في تزويد المستوطنات ومعسكرات الجيش بالتيار الكهربائي، يستوجب الاستمرار في الاعتماد على الشركة القطرية الاسرائيلية؛ مما يسلب الشركة العربية تدريجياً أهم مبرر لوجودها، أي القدرة على توليد الكهرباء، ويحولها إلى مجرد محطة توزيع تابعة للشركة القطرية الاسرائيلية. فضلاً عن أن الالتزام بالتعرفة المفروضة على بيع التيار بأسعار مخفضة، ومن دون وجود ضمانات تسديد فواتير الكهرباء من قبل سكان المستوطنات ومعسكرات الجيش، والذين يشكلون أكثر من ربع المستفيدين من الخدمات التي تقدمها الشركة العربية، كفيل بتعجيل وصول الشركة إلى مرحلة إعلان إفلاسها، وبالتالي يسهل شراؤها من قبل سلطات الاحتلال دون إثارة جدل حول الموضوع. أما الخيار الآخر، والذي حاولت الشركة تجنبه قدر الامكان؛ وهو الامتناع نهائياً عن تزويد المستوطنات ومعسكرات الجيش الاسرائيلي بالتيار الكهربائي، فيعني أن الشركة عاجزة عن إيصال التيار ضمن مناطق امتيازها؛ الأمر الذي يعطي مبرراً للسلطات الاسرائيلية بالعمل ضمن منطقة امتياز الشركة العربية. وهذا اعتداء يصبح، في هذه الحالة، «مشروعاً»، ويتحول إلى الاستيلاء عملياً على حق الشركة العربية في العمل ضمن الأراضي التي تنشأ فيها المستوطنات. ومع تزايد إنشاء المستوطنات ومعسكرات الجيش، يتم التنازل عملياً عن حق الشركة العربية في الامتياز، وتفقد تدريجياً هذا الحق في معظم أنحاء الضفة الغربية.

ومن الواضح أن تبني الشركة للخيار الأول جاء نتيجة لحسابات اقتصادية أكثر منه لاعتبارات سياسية. إذ أن تزويد المستوطنات الاسرائيلية بالتيار الكهربائي يعني في الحقيقة تدعيماً للاستيطان واعترافاً واقعياً بشرعيته في المناطق المحتلة. وإن كانت السلطات الاسرائيلية قد سمحت للشركة العربية في الفترة الأولى بالعمل في المستوطنات، فما كان ذلك إلّا طعماً استخدم في اصطيادها.

الوجه الآخر للأزمة: كان عمال الشركة من أكثر الفئات تضرراً من السياسة الاسرائيلية الرامية إلى إضعاف شركة الكهرباء بقصد احتوائها؛ حيث أن الاجراءات التي فرضتها عملية التوسع لتغطية حاجات المستوطنات الاسرائيلية من الكهرباء جاءت على حساب أجور العمال وتعويضاتهم ومكافآتهم وإجازاتهم السنوية. ومما زاد وضع العمال تدهوراً، الارتفاع المستمر في مستوى المعيشة الذي لم يترافق مع زيادة في المداخيل. كما أن القيمة الفعلية لتعويضات العمال قد انخفضت بانخفاض القيمة الشرائية لليرة الاسرائيلية التي أصبحت، في نهاية سنة ١٩٧٩، تعادل أقل من تسع ما كانت عليه في السنوات الأولى للاحتلال.

وقد تراوحت أجور العمال الاجمالية ما بين ٤٠ و٧٠ ديناراً في الشهر بعد إضافة قيمة العلاوات[٢٩]، وهذا أقل بكثير مما يمنح لأمثالهم في الأردن ودول الخليج أو في اسرائيل. كما أن الضرائب التي تفرض على منطقة القدس، باعتبارها تخضع للقوانين الاسرائيلية منذ بداية الاحتلال، تعادل ٢٥ ٪ من إجمالي الأجور[٣٠]. وهذا يعني أن أجور العمال تنخفض حسب المعمول به في الضفة الغربية، أما الضرائب المفروضة على هذه الأجور فترتفع حسب المعمول به في اسرائيل. وفي الوقت الذي يمنح فيه عمال شركة